الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

مذكرة مفاهيمية

دعم مسار إقرار
اقتراحي القانونين المتعلقين بتعزيز سياسات الرعاية وترتيبات العمل المرن

خلفية

بتاريخ 8 آذار 2023 تقدّمت رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية الدكتورة عناية عزالدين، باقتراح قانون لتعديل بعض أحكام قانون العمل ليشمل ترتيبات العمل المرن. وفي تموز 2023، تقدمت النائبة الدكتورة عزالدين باقتراح قانون ثانٍ يرمي إلى تعديل بعض أحكام المرسوم التنظيمي للقطاع العام وقانوني العمل والضمان الاجتماعي بهدف زيادة مدة إجازة الأمومة، وإدخال إجازة الأبوة، وتوفير الرضاعة الطبيعية، وإنشاء دور الحضانة في مكان العمل والقضاء على بعض أوجه التمييز ضد المرأة في قانون الضمان الاجتماعي.

تأتي تلك الاقتراحات كنتيجة للدراسات التي أُجريت بشأن تنفيذ الترتيبات المرنة للعمل في لبنان وتمكين المرأة اقتصادياً ورعاية الأطفال في لبنان، والتي أُعدت بالتعاون بين UN-ESCWA ومنظمة العمل الدولية (ILO) ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة ومديرية الدراسات في مجلس النواب اللبناني؛ كما جاءت كنتيجة لجلسات استماع عامة نظمتها لجنة المرأة والطفل النيابية تحت عنوان "الأمن الاقتصادي للمرأة في ظل الأزمات" في عام 2021، حيث تم عرض النتائج الأولية والتوصيات للدراسة المذكورة أعلاه؛ وكذلك نتيجة لحوار وطني متعدد الأطراف نظمته اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع UN-ESCWA وبالتنسيق مع الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية في يونيو 2022.

ودعماً لمسار إقرار اقتراحي القانونين المتعلقين بالترتيبات العمل المرن وسياسات العمل الصديقة للأسرة وضمان تطبيقهما بشكل فعّال، وضعت لجنة المرأة والطفل، بدعم فني من الإسكوا، خطة عمل ترتكز على ثلاثة محاور:

- تأمين الدعم القانوني؛
- تنظيم ورش عمل لمناصرة ودعم الاقتراحات بالتعاون مع جميع الجهات المعنية؛
- إجراء دراسات تقنية.

وقد تم عرضها على كافة الجهات المعنية ومن بينها الممولين والشركاء المحتملين ونقاشها لحشد التأييد والموارد لتنفيذها وذلك في 23 كانون الثاني 2024.

أهمية الاقتراحين

- **المواءمة مع الاتفاقيات والبروتوكولات والمعايير الدولية**

يتوافق النصان المقترحان مع التزامات لبنان بأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي صادق عليها، وبالمعايير الدولية المحددة فيها، كما هو واضح في الدراسات المنشورة والمذكرات المفاهيمية السابقة التي عرضت لما لإقرار هذه القوانين من آثار جمة لجهة توفير بيئة عمل ممكّنة وخدمات متاحة للجميع وذات جودة عالية ، وتحسين منظومة حماية اجتماعية تخفف الأعباء عن كاهل مقدمي/ات الرعاية وتعيد توزيع مسؤولياتها بين أفراد الأسرة والمجتمع والدولة ما ينعكس ايجابا على حياة الأسر وأفرادها والاقتصاد الوطني.

- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

إنطلاقاً من التزام لبنان بتحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، يتقاطع مضمون الاقتراحين بشكل مباشر مع مقاصد و مؤشرات الأهداف ١ و٥ و ٨ و ١٠ وفقاً للتالي:

إن المقصد الثالث من الهدف الأول (القضاء على الفقر) يرمي الى استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة بحلول عام 2030.

كما نص المقصد الرابع من الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) على ضرورة الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

كما شدد الهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.) على أهمية تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال.

وقد نصت المقاصد ١و٢ و٣ من الهدف العاشر (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها) على وجوب تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية.

- **تبيان دور البرلمانيين المتنامي في أخذ المبادرات التشريعية وفي مجال تكامل وصنع السياسات**

- **الانسجام مع نتائج الأبحاث والدراسات**

أظهرت الأبحاث والدراسات أن إقرار قوانين وسياسات صديقة للأسرة تحقق فوائد مجتمعية واسعة مثل تنمية رأس المال البشري، والمساواة بين الجنسين،وصون كرامة جميع متلقي/ات خدمات الرعاية ككبار السن والأشخاص ذوي/ات الإعاقة، ونمو الاقتصاد. و إن تقليل أعباء رعاية الأطفال على الأسر من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز الاستثمار في صحة وتعليم ورفاه الأطفال. بالإضافة الى أن اعتماد مثل هذه السياسات الصديقة للأسرة سيحسن مستوى فجوة الأجور بين الجنسين من خلال تمكين المرأة من المشاركة بصورة أكبر في القوى العاملة، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. ناهيك عن أن السياسات الصديقة للأسرة ترمي الى خلق قوة عاملة أكثر استقرارًا وإنتاجية وتؤدي الى انخفاض معدل التغيب عن العمل وارتفاع معنويات الموظفين والمستخدمين في القطاع العام والخاص.

وإنسجاماً مع مخرجات وتوصيات الأبحاث والدراسات، عمدت الكثير من البلدان حول العالم إلى إقرار قوانين تعالج ظاهرة أساليب العمل المتطورة و ذات الصلة بمسألة الرعاية، وتنفيذ برامج حكومية تشمل تخفيض ساعات العمل[1].

- **الحد من نسبة الفجوة بين الجنسين في لبنان**

يبيّن الواقع اللبناني في هذا الإطار ان لبنان قد إحتل المرتبة 132 في العالم في المؤشّر العالمي للفجوة بين الجنسين[2] عن العام 2023 بنتيجة 0.628، مقارنةً بنتيجة 0.644 في مؤشّر العام 2022 أي تراجع لبنان 13 مركزا عن العام 2022. وبحسب المعايير الواردة في التقرير أتى لبنان في المركز 127 عالميّاً (نتيجة: 0.538) على صعيد معيار المشاركة الإقتصاديّة، والمركز 90 على صعيد معيار الثقافة والتعليم (نتيجة: 0.984)، والمركز 68 بالنسبة لمؤشّر الصحّة والحياة (نتيجة: 0.971).

- **مواكبة القوانين اللبنانية للتطورات في أنماط العمل**

على الرغم من زيادة الأنماط الحديثة للعمل جراء تزايد تكنولوجيا والأزمات العالمية، الإقليمية، والمحلية المختلفة، والتي شملت أشكالًا مثل العمل جزئي، العمل الهجين، العمل عن بعد، وغيرها، فإن هذه الأنماط لا تزال تتطور مع تغير ظروف العمل وأساليبه الحديثة. إلا أن القانون اللبناني بصيغته الحالية لا يزال قاصراً عن تلبية التنوع والمرونة الذي طرأ على أنماط العمل الحديثة. لذلك أضحى تحديث منظومة العمل والحماية الاجتماعية الراهنة من التعديلات القانونية التي تشملها الاقتراحات ضرورة تلبي متطلبات هذه المرحلة وتحوّلاتها. من هنا يرتكز أحد الاقتراحين على اعتماد الأنماط الجديدة للعمل وتعديل بعضا من مواد قانون العمل الذي يعود تاريخه الى العام 1946 لتشمل ترتيبات العمل المرنة وتتصدى للعمالة غير المنظمة في هذا المجال.

ولكل ذلك، فقد أصبح هنالك حاجة ملحة إلى تطوير القوانين والسياسات العامة، خاصة من خلال إدماج مفاهيم العمل المرن وتعزيز الممارسات الصديقة للأسرة.

أهمية ورش العمل

مما لاشك فيه، أن اقتراحات أو مشاريع القوانين التي تدخل مفاهيم جديدة أو متطورة على التشريعات المعمول بهاغالبًا ما تكون مصدرًا لنقاش موسّع بين جميع الأطراف المعنية ومنهم صناع القرار ، وذلك لأسباب متعددة، قد يكون من ضمنها ضعف إدارك أهمية التعديلات و/ أوتداعياتها على المنظومة الحقوقية للأفراد والاقتصاد والتنمية. الامر الذي قد يؤدي إلى إهمال هذه الاقتراحات أو عدم إقرارها أو تنفيذها، ممايعرّض استقرار العدالة الاجتماعية للخطر ويعيق تحقيق الإصلاحات الضرورية.

[1] Working time and work life balance around the world, ILO, April 2024.
[2] WEF_GGGR_2023.pdf (weforum.org)

وبما أن العمل البرلماني الجدي والفعال والمؤثر والتشاركي يعتمد على مسار شامل، يبدأ برصد ودراسة الواقع والحاجات، ويمر بتقديم اقتراحات القوانين التي تهدف إلى معالجة هذه الحاجات، وتأمين بيئة تواصل فعّالة بين الجهات المعنية لرفع الوعي والمناصرة وضمان فعالية مسار صنع السياسات والبناء على الخبرة الجماعية للنواب ، وصولاً الى إقرار إقتراحات القوانين في الهيئة العامة والرقابة على تنفيذها.

وبناء على ما تقدم، تعقد لجنة المرأة والطفل، بالشراكة مع الإسكوا، وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي سلسلة من ورش العمل بهدف دعم دراسة ومناقشة وإقرار الاقتراحين المتعلقبن بتعزيز سياسات الرعاية وبترتيبات العمل المرنة.

أهداف ورش العمل

تهدف ورش العمل إلى تزويد أصحاب المصلحة والقرار بالمعرفة، حول مفاهيم وركائز السياسات الصديقة للأسرة، من خلال خلق أرضية مشتركة لتبادل المعلومات والآراء والخبرات وتحفيزهم على التفاعل الإيجابي مع التعديلات والإصلاحات القانونية المقترحة. فبغياب المناقشات والحوارات المستمرة مع الأطراف المعنية وعدم إيلاء أهمية للتوعية يمكن أن يتعثر العمل التشريعي وقد تعلَّق المناقشات في اللجان النيابية المختصة، أو تؤجل او حتى يتعثر تنفيذ القانونين لاحقًا عند إقرارهما.

النتائج المتوقعة من ورش العمل

يتوقع من ورش العمل أن تكرس مفهموم موحد للعمل المرن، ولإجراءات العمل الصديقة للأسرة وتعزز معرفة المعنين بأهمية وفوائد الاقتراحين القانونيين على لأسرة والمجتمع والاقتصاد والأعمال. كما يتوقع أن تكون هذه الورش فرصة لخلق بيئة موآتية للتعاون والتشبيك بين جميع الجهات المعنية، ولتعزيز الجهود المشتركة في ضمان المساواة بين الجنسين وخلق بيئة أكثر شمولًا ودعمًا للأسر العاملة، بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والأسرة والمجتمع ككل. بالإضافة إلى زيادة نسبة دعم وإلتزام المعنيين في تسهيل إقرار وتنفيذ إقتراحي القانونين ،الذين يعكسان احتياجات وتطلعات مجتمعنا.

الجهات المستهدفة

تستهدف سلسلة ورش العمل الجهات المعنية التالية:

- النواب والنائبات؛
- ممثلين/ات عن الوزارات والإدارات العامة؛
- الهيئات الاقتصادية وأصحاب وصاحبات العمل وممثلي/ات العمال؛
- منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المساواة وضمان حقوق العمال؛
- الصحافيون/ات وممثلي/ات وسائل الإعلام.

المواضيع

تتضمن ورش العمل مجموعة من المواضيع التي تتطرق إليها نصي الاقتراحين، أبرزها:

- المعايير الدولية لسياسات العمل الصديقة للأسرة، وذلك لإبراز مدى توافق اقتراحي القانونين مع المعايير الدولية للعمل وكيفية الالتزام بها؛
- رعاية الأطفال وبناء رأس المال البشري، عبر تحديد الدور الحيوي لرعاية الأطفال؛
- المساواة بين الجنسين في الاقتصاد ودعم مشاركة المرأة في سوق العمل وانعكاسها على النمو الاقتصادي؛
- علاقة النصين المقترحين ببيئة الأعمال والقانون.

زمان ومكان ورشة العمل الأولى

تعقد ورشة العمل الأولى باللغة العربية في المكتبة العامة لمجلس النواب اللبناني في بيروت، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاربعاء الواقع فيه 5 حزيران 2024.

الاربعاء 5 حزيران 2024	
9:30	الحضور والتسجيل
9:30-10:00	كلمات الافتتاح: – كلمة رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية النائبة الدكتورة عناية عزالدين – كلمة ممثلة الإسكوا السيدة ربى عرجة
10:00-10:20	الجلسة الأولى "المعايير الدولية لسياسات العمل المراعية للأسرة" – مداخلة السيدة آية متسورة من منظمة العمل الدولية (اللغة الانكليزية)
10:20-10:40	نقاش
10:40-11:00	الجلسة الثانية "المرأة، أنشطة الاعمال والقانون" – مداخلة السيدة ريا جبور من البنك الدولي
11:00-11:20	نقاش
11:20-11:40	الجلسة الثالثة "أثر السياسات الصديقة للأسرة وسياسات رعاية الأطفال على التمكين الاقتصادي للمرأة والاقتصاد" – مداخلة السيدة جيلان المسيري من هيئة المرأة في الأمم المتحدة
11:40-12:00	نقاش
12:00-12:20	الجلسة الرابعة "رعاية الأطفال ورأس المال البشري ، الرعاية في مرحلة التنشئة من أجل تنمية الطفولة المبكرة" – مداخلة الدكتورة لمى شرف الدين من مستشفى الجامعة الاميريكية في بيروت
12:20-12:40	نقاش